

الوضع الاقتصادي والمالي والمصرفي

تموز 2020

على الرغم من تحسّن نتائج معظم مؤشرات القطاع الحقيقي في شهر تموز 2020 قياساً على الشهر الذي سبق، إلاّ أنّها بقيت عند مستويات ضعيفة جداً نسبياً. من ناحية أخرى، انخفض كلّ من إجمالي موجودات/مطلوبات المصارف التجارية بنسبة 1,5% وودائع القطاع الخاص بنسبة 0,8% والتسليفات الممنوحة له بنسبة 1,1%، كما استمرّت الموجودات الخارجية (من دون الذهب) لمصرف لبنان بالانخفاض لتبلغ 30,7 مليار دولار في نهاية الشهر المذكور. وفي تموز 2020، تراجعت الموجودات الخارجية الصافية في الجهاز المصرفي بمقدار 3 مليارات دولار ليصبح العجز التراكمي 5,5 مليارات دولار في الأشهر السبعة الأولى من العام الحالي وهو قريب من العجز المسجّل في الفترة ذاتها من العام 2019. على صعيد آخر، تابعت معدلات الفائدة الدائنة على الليرة وعلى الدولار انخفاضها في سوق بيروت في الشهر المذكور.

أولاً- الوضع الاقتصادي العام

الشيكات المتقاصّة

في تموز 2020، ازدادت القيمة الإجمالية للشيكات المتقاصّة إلى ما يعادل 5775 مليون دولار مقابل 4864 مليون دولار في الشهر الذي سبق و5070 مليون دولار في تموز 2019، في حين تراجعت بنسبة 1,0% في الأشهر السبعة الأولى من العام 2020 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبق. من جهة أخرى، ارتفع معدّل دورة قيمة الشيكات المتقاصّة إلى 64,7% في كانون الثاني-تموز 2020 مقابل 62,5% في كانون الثاني-تموز 2019، كما يتبيّن من الجدول أدناه.

جدول رقم 1- تطوّر الشيكات المتقاصّة في الأشهر السبعة الأولى من السنوات 2017-2020

نسبة التغير، %	2020	2019	2018	2017	
2019/2020					
					الشيكات بالليرة
					- العدد (آلاف)
32,6-	1801	2671	2677	2624	
					- القيمة (مليار ليرة)
6,8-	17153	18412	18857	18585	
					- متوسط قيمة الشيك (آلاف الليرات)
38,2+	9524	6893	7044	7083	
					الشيكات بالعملة الأجنبية
					- العدد (آلاف)
47,2-	1773	3358	4230	4521	
					- القيمة (مليون دولار)
2,5+	20856	20354	26166	27507	
					- متوسط قيمة الشيك (دولار)
94,1+	11763	6061	6186	6084	
					مجموع قيمة الشيكات (مليار ليرة)
1,0-	48595	49096	58302	60052	
					متوسط قيمة الشيك (آلاف الليرات)
67,0+	13597	8143	8441	8405	
					دورة الشيكات، %
					- العدد
	49,6	55,7	61,2	63,3	
					- القيمة
	64,7	62,5	67,7	69,1	

المصدر: مصرف لبنان

حركة الاستيراد

في تموز 2020، بلغت قيمة الواردات السلعية 922 مليون دولار مقابل 854 مليون دولار في الشهر الذي سبق و2196 مليون دولار في تموز 2019. وبذلك، تكون قيمة الواردات السلعية قد تراجعت بنسبة 50,3% في الأشهر السبعة الأولى من العام 2020 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2019، في حين تراجعت الكميات المستوردة بنسبة 42,9%. وتوزعت الواردات السلعية في الأشهر السبعة الأولى من العام 2020 بحسب نوعها كآآتي: احتلت المنتجات المعدنية المركز الأول وشكّلت حصّتها 28,9% من المجموع، تلتها منتجات الصناعة الكيماوية (15,4%)، ثمّ منتجات المملكة النباتية (7,8%)، فمنتجات صناعة الأغذية والمشروبات والتبغ (7,6%)، فالأحجار الكريمة وشبه الكريمة والمعادن الثمينة (7,2%). وعلى صعيد أبرز البلدان التي استورد منها لبنان السلع في الأشهر السبعة الأولى من العام 2020، حلّت اليونان في المرتبة الأولى إذ بلغت حصّتها 8,1% من مجموع الواردات، لتأتي بعدها إيطاليا (7,3%)، فالولايات المتحدة الأمريكية (7,2%)، ثمّ الصين (6,4%)، فتركيا (6,2%).

جدول رقم 2- الواردات السلعية في الأشهر السبعة الأولى من السنوات 2017-2020

نسبة التغير، % 2019/2020	2020	2019	2018	2017	
50,3-	6125	12334	11898	11410	الواردات السلعية (مليون دولار)

المصدر: المركز الآلي الجمركي

حركة التصدير

في تموز 2020، ارتفعت قيمة الصادرات السلعية إلى 374 مليون دولار، مقابل 277 مليون دولار في الشهر الذي سبقه و365 مليون دولار في تموز 2019. وتراجعت قيمة الصادرات السلعية بنسبة 4,9% في الأشهر السبعة الأولى من العام 2020 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبقه. وتوزعت الصادرات السلعية في فترة كانون الثاني- تموز 2020 بحسب نوعها كآآتي: احتلت الأحجار الكريمة وشبه الكريمة والمعادن الثمينة المركز الأول وبلغت حصّتها 40,1% من مجموع الصادرات، تلتها منتجات صناعة الأغذية (11,5%)، فالآلات والأجهزة والمعدّات الكهربائية (9,3%)، ثمّ منتجات الصناعة الكيماوية (8,9%)، فالمعادن العادية ومصنوعاتها (8,3%). ومن أبرز البلدان التي صدر إليها لبنان السلع في الأشهر السبعة الأولى من العام 2020، نذكر: سويسرا التي احتلت المرتبة الأولى وبلغت حصّتها 33,4% من إجمالي الصادرات السلعية، تلتها الإمارات العربية المتحدة (9,9%)، ثمّ المملكة العربية السعودية (6,3%)، فقطر (4,2%)، ثمّ العراق (3,7%).

جدول رقم 3- الصادرات السلعية في الأشهر السبعة الأولى من السنوات 2017-2020

نسبة التغير، % 2019/2020	2020	2019	2018	2017	
4,9-	1986	2089	1757	1652	الصادرات السلعية (مليون دولار)

المصدر: المركز الآلي الجمركي

الحسابات الخارجية

- في تموز 2020، بلغ عجز الميزان التجاري 548 مليون دولار مقابل عجز قدره 577 مليون دولار في الشهر الذي سبق وعجز بقيمة 1831 مليون دولار في تموز 2019. وتراجع عجز الميزان التجاري إلى 4139 مليون دولار في الأشهر السبعة الأولى من العام 2020 أي إلى حوالي 40% مما كان عليه في الفترة ذاتها من العام 2019 حيث بلغ 10245 مليون دولار.

- في تموز 2020، سجّلت الموجودات الخارجية الصافية لدى الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية تراجعاً بقيمة 3046 مليون دولار، مقابل تراجعها بقيمة 296 مليون دولار في الشهر الذي سبق وارتفاعها بقيمة 73 مليون دولار في تموز 2019. وانخفضت هذه الموجودات بقيمة 5533 مليون دولار في الأشهر السبعة الأولى من العام 2020 مقابل تراجعها بقيمة 5318 مليون دولار في الفترة ذاتها من العام 2019.

قطاع البناء

- في تموز 2020، بلغت مساحات البناء المرخص بها لدى نقابتي المهندسين في بيروت والشمال 651 ألف متر مربع (م2) مقابل 601 ألف م2 في الشهر الذي سبق و631 ألف م2 في تموز 2019. وانخفضت تراخيص مساحات البناء بنسبة كبيرة بلغت 50,2% في الأشهر السبعة الأولى من العام 2020 مقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبق.

جدول رقم 4- تطوّر مساحات البناء المرخص بها في الأشهر السبعة الأولى من السنوات 2017-2020

نسبة التغير، %	2020	2019	2018	2017
2019/2020				
50,2-	2051	4116	5689	7130

المصدر: نقابتا المهندسين في بيروت والشمال

- في تموز 2020، ارتفعت قيمة الرسوم العقارية المستوفاة عبر مختلف أمانات السجل العقاري إلى 148,4 مليار ليرة مقابل 125,4 مليار ليرة في الشهر الذي سبق و34,3 ملياراً في تموز 2019. وازدادت هذه الرسوم بنسبة 72,1% في الأشهر السبعة الأولى من العام 2020 مقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبق.

- على صعيد كمّيات الإسمنت المسلّمة، فقد بلغت 193 ألف طن في حزيران 2020 (آخر المعطيات المتوافرة)، مقابل 133 ألف طن في الشهر الذي سبقه و280 ألف طن في حزيران 2019. وبذلك تكون هذه الكمّيات قد انخفضت بنسبة 52,0% في النصف الأول من العام 2020 قياساً على الفترة ذاتها من العام 2019.

قطاع النقل الجوي

في تموز 2020، بلغ عدد الرحلات الإجمالية من وإلى مطار رفيق الحريري الدولي 1884 رحلة، وعدد الركاب القادمين 87815 شخصاً وعدد المغادرين 56974 أشخاص والعابرين 5445 شخصاً. وعلى صعيد حركة الشحن عبر المطار في الشهر المذكور، بلغ حجم البضائع المفرغة 1740 طناً مقابل 3487 طناً للبضائع المشحونة.

وتراجع كل من عدد الرحلات بنسبة 64,9%، وحركة القادمين بنسبة 74,8%، وحركة المغادرين بنسبة 71,7%، وحركة شحن البضائع عبر المطار بنسبة 42,5%، وذلك في الأشهر السبعة الأولى من العام 2020 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبق.

جدول رقم 5- حركة مطار رفيق الحريري الدولي وحصة الميديل ايست منها في الأشهر السبعة الأولى من العامين 2019 و 2020

التغير، %	2020	2019	
64,9-	14588	41556	حركة الطائرات (عدد)
	38,8	37,4	منها: حصة الميديل ايست، %
74,8-	651745	2586794	حركة القادمين (عدد)
	49,5	37,9	منها: حصة الميديل ايست، %
71,7-	684671	2419639	حركة المغادرين (عدد)
	44,8	38,6	منها: حصة الميديل ايست، %
31,3-	20489	29804	حركة العابرين (عدد)
42,5-	30324	52695	حركة شحن البضائع (طن)
	16,0	27,6	منها: حصة الميديل ايست، %

المصدر: قسم التطوير والتسويق في مطار بيروت الدولي

حركة مرفأ بيروت

في تموز 2020، بلغ عدد البواخر التي دخلت مرفأ بيروت 118 باخرة، وحجم البضائع المفرغة فيه 320342 طناً والمشحونة 41812 طناً، وعدد المستوعبات المفرغة 12615 مستوعباً. وفي الأشهر السبعة الأولى من العام 2020 وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبق، تراجع كل من عدد البواخر بنسبة 15,8%، وحجم البضائع المفرغة بنسبة 40,1%، وحجم البضائع المشحونة بنسبة 17,1%، وعدد المستوعبات المفرغة بنسبة 45,7%.

بورصة بيروت

في تموز 2020، بقيت الحركة في بورصة بيروت ضعيفة فبلغ عدد الأسهم المتداولة 2315343 سهماً بقيمة إجمالية قدرها 29,4 مليون دولار مقابل 9040647 سهماً قيمتها الإجمالية 28,5 مليون دولار في الشهر الذي سبق (1969484 سهماً بقيمة 9,8 ملايين دولار في تموز 2019)، وانخفضت الرسملة السوقية إلى 6202 مليون دولار مقابل 6356 مليون دولار (8213 مليون دولار) في نهاية الأشهر الثلاثة المذكورة على التوالي. وفي تموز 2020، استحوذت شركة سوليدير بسهميها "أ" و"ب" على نسبة 92,3% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في بورصة بيروت، تلاها القطاع المصرفي مع نسبة 7,3% والقطاع الصناعي (0,3%) والقطاع التجاري (0,1%).

وعند مقارنة حركة بورصة بيروت في الأشهر السبعة الأولى من العامين 2019 و 2020 يتبين الآتي:

- انخفاض عدد الأسهم المتداولة من 189,5 مليون سهم إلى 37,2 مليون سهم.

- انخفاض قيمة الأسهم المتداولة من 811,5 مليون دولار إلى 153 مليوناً.

ثانياً- المالية العامة

في حزيران 2020، بلغ العجز العام 339 مليار ليرة مقابل عجز بقيمة 373 مليار ليرة في الشهر الذي سبق (عجز بقيمة 49 مليار ليرة في 2019). وتبيّن أرقام المالية العامة (موازنة + خزينة) عند مقارنتها في النصف الأول من العامَيْن 2019 و2020 المعطيات التالية:

- انخفاض المبالغ الإجمالية المقبوضة من 8673 مليار ليرة إلى 6955 مليار ليرة، أي بمقدار 1718 مليار ليرة وبنسبة 19,8%. فقد انخفضت كلّ من الإيرادات الضريبية بقيمة 1949 مليار ليرة والإيرادات غير الضريبية بقيمة 400 مليار ليرة، في حين ازدادت مقبوضات الخزينة بقيمة 631 مليار ليرة مع زيادة حسابات الغير الأخرى بقيمة 658 مليار ليرة، علماً أنه تمّ استرداد مبلغ يمثل كوبونات مصرف لبنان عن الأشهر الثلاثة الأولى من العام الحالي. أما في ما يخصّ الإيرادات الضريبية، فقد انخفضت كلّ من الإيرادات الناتجة من الضريبة على القيمة المضافة بقيمة 844 مليار ليرة وإيرادات الجمارك بقيمة 305 مليارات ليرة قابلها ارتفاع الدخل من الضريبة على الفوائد بقيمة 599 مليار ليرة والرسوم العقارية بقيمة 119 مليار ليرة .

- انخفاض المبالغ الإجمالية المدفوعة من 12319 مليار ليرة إلى 10306 مليارات ليرة، أي بقيمة 2012 مليار ليرة وبنسبة 16,3%. ونتج ذلك من انخفاض خدمة الدين العام بقيمة 2081 مليار ليرة (من 4112 مليار ليرة في فترة كانون الثاني- حزيران 2019 إلى 2031 مليار ليرة في الفترة ذاتها من العام الحالي)، وذلك بعد إعلان الحكومة اللبنانية عن توقّف تسديد سندات اليوروبندز (أساس وقسيمة)، في حين ارتفعت النفقات الأولية، أي من خارج خدمة الدين بشكل بسيط (8276 مليار ليرة في فترة كانون الثاني-حزيران 2020 مقابل 8207 مليارات ليرة في النصف الأول من العام 2019)، ففيما تراجعت التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان بقيمة 428 مليار ليرة في الفترة قيد الدرس، ارتفعت مدفوعات الخزينة بقيمة 223 مليار ليرة والنفقات على حساب موازنات سابقة بقيمة 179 مليار ليرة.

- وبذلك، يكون العجز العام قد انخفض من 3646 مليار ليرة في النصف الأول من العام 2019 إلى 3352 ملياراً في الفترة ذاتها من العام الحالي، فيما ارتفعت نسبته من 29,6% من مجموع المدفوعات إلى 32,5% في الفترتين المذكورتين على التوالي.

- وحقق الرصيد الأولي عجزاً كبيراً بمقدار 1321 مليار ليرة في فترة كانون الثاني- حزيران من العام 2020 مقابل فائض مقداره 466 مليار ليرة في الفترة ذاتها من العام 2019.

ويتبيّن من الجدول أدناه أن خدمة الدين انخفضت قياساً على كلّ من المقبوضات الإجمالية والمدفوعات الإجمالية عند مقارنتها في النصف الأول من العامَيْن 2019 و2020.

جدول رقم 4- تطور بعض النسب المنوية المتعلقة بخدمة الدين العام

ك 2 - حزيران 2020	ك 2- حزيران 2019	
19,7	33,4	خدمة الدين العام/المدفوعات الإجمالية
29,2	47,4	خدمة الدين العام /المقبوضات الإجمالية

مصدر المعلومات: وزارة المالية

سندات الخزينة اللبنانية بالليرة اللبنانية

في نهاية تموز 2020، بلغت القيمة الاسمية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة (فئات 3 أشهر، 6 أشهر، 12 شهراً، 24 شهراً، 36 شهراً، 60 شهراً، 84 شهراً، 96 شهراً، 120 شهراً، 144 شهراً و180 شهراً) 86934 مليار ليرة مقابل 86726 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق و85700 مليار ليرة في نهاية كانون الأول 2019. وبذلك، تكون هذه المحفظة قد ارتفعت بقيمة 1234 مليار ليرة في الأشهر السبعة الأولى من العام 2020. وأصدرت وزارة المالية في الشهر المذكور سندات من فئة 10 سنوات بقيمة 128 مليار ليرة وسندات من فئة 7 سنوات بقيمة 129 مليار ليرة بالإضافة إلى السندات من الفئات الأخرى.

جدول رقم 5- توزع سندات الخزينة بالليرة على جميع الفئات (نهاية الفترة- بالنسبة المنوية)

المجموع	180 شهراً	144 شهراً	120 شهراً	96 شهراً	84 شهراً	60 شهراً	36 شهراً	24 شهراً	12 شهراً	6 أشهر	3 أشهر	
100,00	1,65	3,59	35,37	2,14	18,15	23,44	10,60	3,85	1,10	0,08	0,03	ك 1 2019
100,00	1,63	3,55	37,69	2,11	18,57	22,94	10,37	1,89	1,11	0,08	0,05	حزيران 2020
100,00	1,63	3,54	37,75	2,11	18,68	22,93	10,35	1,77	1,11	0,09	0,05	تموز 2020

المصدر: بيانات مصرف لبنان

يبين توزع حصص المكتتبين أن حصة فئة العشر سنوات شكّلت حوالي 37,8% من مجموع محفظة سندات الخزينة بالليرة في نهاية تموز 2020، تلتها حصة فئة الخمس سنوات (22,9%) ثم حصة فئة السبع سنوات (18,7%).

وارتفعت قليلاً القيمة الفعلية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة اللبنانية بالليرة إذ بلغت 88172 مليار ليرة في نهاية تموز 2020 مقابل 88002 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق (+170 مليار ليرة). وتوزعت على المكتتبين كالاتي:

جدول رقم 6- توزع سندات الخزينة بالليرة على المكتتبين
(القيمة الفعلية- نهاية الفترة، مليار ليرة لبنانية)

تموز 2020	حزيران 2020	ك 2019 1	
24177	24188	24972	المصارف
%27,4	%27,5	%28,7	الحصة من المجموع
52490	52301	50717	مصرف لبنان
%59,5	%59,4	%58,3	الحصة من المجموع
435	461	455	المؤسسات المالية
%0,5	%0,5	%0,5	الحصة من المجموع
10279	10254	9968	المؤسسات العامة
%11,7	%11,7	%11,5	الحصة من المجموع
791	798	823	الجمهور
%0,9	%0,9	%0,9	الحصة من المجموع
88172	88002	86935	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

لم يظهر توزع حصص المكتتبين في المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة بين نهاية حزيران ونهاية تموز 2020 تغييراً ملحوظاً وبلغت حصة المصارف 27,4% وحصة مصرف لبنان 59,5% وحصة القطاع غير المصرفي 13,1%.

سندات الخزينة اللبنانية بالعملة الأجنبية

في نهاية تموز 2020، بلغت محفظة سندات الخزينة اللبنانية المُصدرة بالعملة الأجنبية Eurobonds (قيمة الاكتتابات الإسمية زائد الفوائد المترجمة زائد المتأخرات) ما يوازي 32953 مليون دولار مقابل ما يوازي 32752 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبق و31692 مليوناً في نهاية كانون الأول 2019. وفي نهاية تموز 2020، بلغت محفظة المصارف التجارية من إجمالي محفظة سندات اليوروبوندرز 10316 مليون دولار (أي ما نسبته 31,3% من مجموع المحفظة) مقابل 10381 مليون دولار (أي ما نسبته 31,7% من مجموع المحفظة) في نهاية الشهر الذي سبق و13816 مليون دولار (أي ما نسبته 43,6% من مجموع المحفظة) في نهاية كانون الأول 2019.

الدين العام

في نهاية تموز 2020، ارتفع الدين العام الإجمالي إلى 141313 مليار ليرة (أي ما يعادل 93,7 مليار دولار) مقابل 140798 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق و138150 مليار ليرة في نهاية العام 2019. وبذلك، يكون الدين العام الإجمالي قد ارتفع بقيمة 3163 مليار ليرة في الأشهر السبعة الأولى من العام الحالي (زيادة بقيمة 1311 مليار ليرة في الفترة ذاتها من العام 2019) نتج من ارتفاع كل من الدين بالليرة اللبنانية بقيمة 1253 مليار ليرة والدين المحرر بالعملة الأجنبية بما يوازي 1910 مليارات ليرة (ما يوازي 1267 مليون دولار).

وبلغ الدين العام الصافي، المحتسب بعد تنزيل ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي، 126974 مليار ليرة في نهاية تموز 2020، مسجلاً ارتفاعاً نسبته 3,7% قياساً على نهاية العام 2019 (+1,8%) في الفترة ذاتها من العام 2019).

وفي نهاية تموز 2020، بلغت قيمة الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية 88532 مليار ليرة، مشكّلةً حوالي 62,6% من إجمالي الدين العام مقابل ما يعادل 52781 مليار ليرة للدين المحرّر بالعملة الأجنبية، أي ما نسبته 37,4% من الدين العام الإجمالي.

في ما يخص تمويل الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية، بلغت حصة المصارف 27,9% وحصة مصرف لبنان 59,2% وحصة القطاع غير المصرفي 13,0% في نهاية حزيران 2020.

جدول رقم 7- مصادر تمويل الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية
نهاية الفترة- بالنسبة المئوية

تموز 2020	حزيران 2020	ك 2019	
27,7	27,8	29,0	المصارف في لبنان
59,3	59,2	58,1	مصرف لبنان
13,0	13,0	12,9	القطاع غير المصرفي
100,0	100,0	100,0	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

وفي ما يخص تمويل الدين المحرّر بالعملة الأجنبية، جاء توزّع حصص المكتتبين كالآتي:

جدول رقم 8- مصادر تمويل الدين المحرّر بالعملة الأجنبية
نهاية الفترة- بالنسبة المئوية

تموز 2020	حزيران 2020	ك 2019	
1,7	1,7	1,9	الحكومات
4,0	4,1	4,1	المؤسسات المتعددة الأطراف
94,1	94,1	93,9	سندات يوروبوندر
0,2	0,1	0,1	سندات خاصة للاستثمارات + مصادر أخرى خاصة
100,0	100,0	100,0	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

ثالثاً: القطاع المصرفي

ابتداءً من كانون الأول 2019، ووفقاً لمبدأ المقاصة (offsetting) الوارد في المعيار المحاسبي الدولي IAS 32 "الأدوات المالية: العرض" والإفصاح عن المقاصة بين الأصول المالية والخصوم المالية في المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 7، تم إجراء مقاصة بين التسهيلات التي حصلت عليها المصارف من مصرف لبنان بالليرة اللبنانية والودائع المقابلة المنشأة بالتلازم لدى المركزي بالليرة اللبنانية والتي تحمل تاريخ الإستحقاق ذاته. وبالتالي، لا بد من الإشارة إلى أنّ بعض بنود الميزانية المجمعة للمصارف التجارية: 1- إجمالي الموجودات/المطلوبات، 2- ودائع المصارف لدى مصرف لبنان، و3- المطلوبات غير المصنّقة، باتت تُنشر على هذا الأساس ولم يعد ممكناً مقارنة تطورها على نحو دقيق في انتظار معطيات تمكّنا من إجراء هذا الأمر.

في نهاية تموز 2020، تراجعت الموجودات/المطلوبات الإجمالية والمجمّعة للمصارف التجارية العاملة في لبنان إلى ما يعادل 298606 مليارات ليرة (ما يوازي 198,1 مليار دولار)، مقابل 303150 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و326797 مليار ليرة في نهاية العام 2019، لتكون قد تراجعت بنسبة 8,6% في الأشهر السبعة الأولى من العام 2020.

المطلوبات

الودائع الإجمالية في المصارف التجارية

في نهاية تموز 2020، تراجعت الودائع الإجمالية لدى المصارف التجارية، والتي تضمّ ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم، إضافةً إلى ودائع القطاع العام، إلى ما يعادل 223594 مليار ليرة (ما يوازي 148,3 مليار دولار)، وشكّلت 74,9% من إجمالي المطلوبات مقابل 225134 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و246865 مليار ليرة في نهاية العام 2019 (266724 مليار ليرة في نهاية تموز 2019). وتراجعت الودائع الإجمالية بنسبة 9,4% في الأشهر السبعة الأولى من العام 2020، مقابل تراجعها بنسبة 0,9% في الفترة ذاتها من العام 2019. وارتفع معدّل دورة ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم إلى 80,16% في نهاية تموز 2020 مقابل 79,83% في نهاية حزيران 2020 و76,02% في نهاية العام 2019 (71,73% في نهاية تموز 2019).

- في نهاية تموز 2020، تراجعت الودائع الإجمالية للقطاع الخاص المقيم لدى المصارف التجارية إلى ما يعادل 173843 مليار ليرة وشكّلت 58,2% من إجمالي المطلوبات، مقابل 175130 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و190566 ملياراً في نهاية العام 2019 (204233 مليار ليرة في نهاية تموز 2019). وتراجعت هذه الودائع بنسبة 8,8% في الأشهر السبعة الأولى من العام 2020، مقابل تراجعها بنسبة 0,8% في الفترة ذاتها من العام 2019. وفي التفصيل، تراجعت ودائع المقيمين بالليرة بنسبة 25,0% في الأشهر السبعة الأولى من العام 2020، كما تراجعت ودائع المقيمين بالعملة الأجنبية بنسبة 2,6%، وارتفع معدّل دورة ودائع القطاع الخاص المقيم إلى 77,26% في نهاية تموز 2020 مقابل 76,90% في نهاية الشهر الذي سبقه و72,35% في نهاية العام 2019 (66,97% في نهاية تموز 2019).

وفي نهاية تموز 2020، تراجعت ودائع القطاع الخاص غير المقيم لدى المصارف التجارية إلى ما يوازي 27977 مليون دولار مقابل 28329 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و32451 مليون دولار في نهاية العام 2019 (36872 مليون دولار في نهاية تموز 2019). وتراجعت هذه الودائع بنسبة 13,8% في الأشهر السبعة الأولى من العام 2020، مقابل تراجعها بنسبة 2,3% في الفترة ذاتها من العام 2019.

ودائع القطاع المالي غير المقيم

في نهاية تموز 2020، تراجعت ودائع القطاع المالي غير المقيم لدى المصارف التجارية العاملة في لبنان إلى حوالي 7580 مليون دولار مقابل 7669 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و8829 مليون دولار في نهاية العام 2019 (9460 مليون دولار في نهاية تموز 2019).

الأموال الخاصة للمصارف التجارية

في نهاية تموز 2020، بلغت الأموال الخاصة للمصارف التجارية ما يعادل 29275 مليار ليرة (ما يوازي 19,4 مليار دولار) مقابل 29485 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و31240 مليار ليرة في نهاية العام 2019 (31253 مليار ليرة في نهاية تموز 2019)، وشكّلت 9,8% من إجمالي الميزانية المجمّعة و48,2% من مجموع التسليفات للقطاع الخاص. وتراجعت الأموال الخاصّة بنسبة 6,3% في الأشهر السبعة الأولى من العام 2020، فيما ارتفعت بنسبة 2,9% في الفترة ذاتها من العام 2019.

الموجودات

ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان

في نهاية تموز 2020، بلغت ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان ما يوازي 171415 مليار ليرة مقابل 173898 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و177468 مليار ليرة في نهاية العام 2019. وتراجعت بنسبة 3,4% في الأشهر السبعة الأولى من العام 2020.

التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم

في نهاية تموز 2020، تراجعت التسليفات الممنوحة من المصارف التجارية للقطاع الخاص المقيم إلى ما يوازي 53732 مليار ليرة أو ما يعادل 35643 مليون دولار، مقابل 36582 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبق و44197 مليون دولار في نهاية العام 2019 (48805 ملايين دولار في نهاية تموز 2019). وبذلك، تكون هذه التسليفات قد تراجعت بنسبة 19,4% في الأشهر السبعة الأولى من العام 2020، مقابل تراجعها بنسبة 6,6% في الفترة ذاتها من العام 2019. مع الإشارة إلى أنّ هذه التسليفات لا تتضمّن الأوراق المالية التي تملكها المصارف التجارية على القطاع الخاص المقيم.

التسليفات المصرفية للقطاع العام

في نهاية تموز 2020، تراجعت التسليفات الممنوحة من المصارف التجارية للقطاع العام إلى ما يعادل 36213 مليار ليرة، مقابل 36724 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و43240 مليار ليرة في نهاية العام 2019 (48274 مليار ليرة في نهاية تموز 2019). وتراجعت هذه التسليفات بنسبة 16,3% في الأشهر السبعة الأولى من العام 2020، مقابل تراجعها بنسبة 4,7% في الفترة ذاتها من العام 2019.

وفي التفصيل، تراجعت كلّ من التسليفات المصرفية للقطاع العام بالليرة بمقدار 1752 مليار ليرة في الأشهر السبعة الأولى من العام 2020 لتبلغ 20661 مليار ليرة في نهاية تموز 2020، والتسليفات للقطاع العام بالعملات الأجنبية بقيمة توازي 5275 مليار ليرة لتبلغ ما يعادل 15551 مليار ليرة.

الموجودات الخارجية

في نهاية تموز 2020، تراجعت الموجودات الخارجية للمصارف التجارية إلى 13672 مليون دولار مقابل 14392 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و17601 مليون دولار في نهاية العام 2019 (21945 مليون دولار في نهاية تموز 2019). وتراجعت هذه الموجودات بنسبة 22,3% في الأشهر السبعة الأولى من العام 2020، مقابل تراجعها بنسبة 12,9% في الفترة ذاتها من العام 2019.

رابعاً- الوضع النقدي

الكتلة النقدية

في نهاية تموز 2020، بلغت الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (م3) بالليرة وبالعملات الأجنبية، ما يوازي 195195 مليار ليرة، مقابل 195197 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و202831 مليار ليرة في نهاية العام 2019 (211565 مليار ليرة في نهاية تموز 2019). وبذلك، تكون الكتلة النقدية الإجمالية (م3) قد تراجعت بنسبة 3,8% في الأشهر السبعة الأولى من العام 2020، مقابل تراجعها بنسبة 0,7% في الفترة ذاتها من العام 2019. من جهة أخرى، بلغ معدّل دورة الكتلة النقدية (م3) أي (م3-م2/م3) 69,69% في نهاية تموز 2020 مقابل 69,87% في نهاية الشهر الذي سبقه و68,70% في نهاية العام 2019 (65,15% في نهاية تموز 2019). وتأتّى تراجع الكتلة النقدية الإجمالية (م3) والبالغ 7636 مليار ليرة في فترة كانون الثاني-تموز من العام 2020 من:

- تراجع القيمة الإجمالية للموجودات الخارجية الصافية لدى الجهاز المصرفي (أي المصارف والمصرف المركزي) بما يوازي 2139 مليار ليرة (ما يعادل 1419 مليون دولار). ونتج ذلك عن تراجع الموجودات الخارجية الصافية (غير الذهب) بما يوازي 8322 مليار ليرة (ما يعادل 5520 مليون دولار)، مقابل ارتفاع الموجودات من الذهب بمقدار 6183 مليار ليرة (4102 مليون دولار) نتيجة ارتفاع سعر أونصة الذهب عالمياً.
 - تراجع صافي ديون الجهاز المصرفي على القطاع العام بقيمة 4461 مليار ليرة.
 - ارتفاع فروقات القطع المسجّلة "سلباً" بقيمة 5901 مليار ليرة.
 - تراجع التسليفات الإجمالية الممنوحة من الجهاز المصرفي للقطاع الخاص المقيم بحوالي 12905 مليارات ليرة، نتيجة تراجع كلّ من التسليفات بالعملات الأجنبية بما يعادل 12563 مليار ليرة (حوالي 8334 مليون دولار)، والتسليفات بالليرة بما مقداره 341 مليار ليرة.
 - ارتفاع البنود الأخرى الصافية بقيمة 17770 مليار ليرة.
- وفي الأشهر السبعة الأولى من العام 2020، ارتفعت الكتلة النقدية بالليرة بمفهومها الضيّق (م1) بنسبة 72,5%، في حين تراجعت الكتلة النقدية بالليرة بمفهومها الواسع (م2) بنسبة 6,8%.

م1 (M1) تشمل النقد في التداول بالليرة وودائع القطاع الخاص المقيم تحت الطلب بالليرة في الجهاز المصرفي.

م2 (M2) تشمل م1 وودائع القطاع الخاص المقيم الأخرى بالليرة اللبنانية لدى الجهاز المصرفي.

م3 (M3) تشمل م2 وودائع القطاع الخاص المقيم بالعملات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي إضافة إلى سندات الدين التي تُصدرها المصارف في الأسواق الخارجية.

معدلات الفوائد

معدّلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية

في نهاية تموز 2020، بقيت الفائدة المثقّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة اللبنانية شبه مستقرّة لتبلغ 6,49% مقابل 6,50% في نهاية الشهر الذي سبق (6,44% في نهاية كانون الأول 2019)، فيما انخفض متوسط عمر المحفظة إلى 1707 أيام (4,69 سنوات) مقابل 1728 يوماً (4,75 سنوات) في نهاية الشهر الذي

سبق (1772 يوماً أو 4,87 سنوات في نهاية كانون الأول 2019). على صعيد آخر، استقرت معدلات الفائدة الفعلية على فئات السندات بالليرة المُصدّرة، وجاءت على النحو التالي: 3,50% لفئة الثلاثة أشهر، 4,00% لفئة الستة أشهر، 4,50% لفئة السنة، 5,00% لفئة السنتين، 5,50% لفئة الثلاث سنوات، 6,00% لفئة الخمس سنوات، 6,50% لفئة السبع سنوات و7,00% لفئة العشر سنوات.

معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالعملة الأجنبية (Eurobonds)

في نهاية شباط 2020 (آخر المعطيات قبل إعلان الحكومة عن توقّفها عن دفع جميع سندات اليوروبندز)، بلغ معدل الفائدة المثقّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالعملة الأجنبية (Eurobonds) 7,38% وبلغ متوسط عمر المحفظة 7,84 سنوات.

الفوائد المصرفية على الليرة

في تموز 2020، تابع متوسط الفائدة المثقّلة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالليرة اللبنانية تراجعاً ليبلغ 3,76% مقابل 4,16% في الشهر الذي سبق (8,81% في تموز 2019)، فيما ارتفع قليلاً متوسط الفائدة المثقّلة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة بالليرة إلى 7,15% مقابل 6,84% (11,13%) في الأشهر الثلاثة المذكورة على التوالي.

وفي تموز 2020، انخفض متوسط الفائدة المثقّلة بين المصارف بالليرة (Interbank Rate) إلى 3,36% مقابل 8,64% في الشهر الذي سبق (10,53% في تموز 2019). وراوح هذا المعدل بين 3% كحدّ أدنى و6% كحدّ أقصى خلال الشهر السابع من العام 2020 مع حجم عادي للعمليات بين المصارف. ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة على الليرة في عدد من الأشهر:

جدول رقم 9- تطوّر الفائدة على الليرة، بالنسبة المئوية (%)

تموز 2020	حزيران 2020	تموز 2019	
3,76	4,16	8,81	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة
7,15	6,84	11,13	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة
3,36	8,64	10,53	المتوسط المثقّل للفائدة بين المصارف

المصدر: مصرف لبنان

الفوائد المصرفية على الدولار

في تموز 2020، استمرّ المتوسط المثقّل للفائدة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالدولار لدى المصارف في لبنان في الانخفاض ليبلغ 1,49% مقابل 1,64% في الشهر الذي سبق (6,01% في تموز 2019)، وانخفض المتوسط المثقّل للفائدة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة بالدولار إلى 7,42% مقابل 7,49% (9,90%) في التواريخ الثلاثة المذكورة على التوالي.

وفي تموز 2020، انخفض متوسط معدل الليبور على الدولار الأميركي لثلاثة أشهر إلى 0,27% مقابل 0,31% في الشهر الذي سبق (2,29% في تموز 2019). ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة المصرفية على الدولار في لبنان في عدد من الأشهر:

جدول رقم 10- تطور الفائدة على الدولار، بالنسبة الشهرية (%)			
تموز 2020	حزيران 2020	تموز 2019	
1,49	1,64	6,01	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجددة
7,42	7,49	9,90	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجددة
0,27	0,31	2,29	متوسط معدل ليبور لثلاثة أشهر

المصدر: مصرف لبنان

سوق القطع

في تموز 2020، بقي متوسط سعر الدولار الأميركي الرسمي 1507,5 ليرات مع هامش تسعيره 1501 ليرة للشراء و1514 ليرة للمبيع. فيما بلغ سعر الصرف 3900 ليرة عند شركات تحويل الأموال وعند سحب الزبائن بالليرة ما يتسنى لهم من حساباتهم بالدولار من المصارف أو من أجهزة الصراف الآلي، وبلغ الهامش عند الصرافين من الفئة الأولى 3850 – 3900، وتجاوز السبعة آلاف ليرة في السوق السوداء. يُذكر أن عدد أيام العمل في سوق القطع بلغ 20 يوماً في الشهر السابع من العام 2020.

على صعيد آخر، بلغت موجودات مصرف لبنان بالعملة الأجنبية 30691 مليون دولار في نهاية تموز 2020 مقابل 32971 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبق و37282 مليون دولار في نهاية العام 2019. وعليه، تكون هذه الموجودات قد انخفضت بمقدار 6589 مليون دولار في الأشهر السبعة الأولى من العام 2020 مقابل انخفاضها بقيمة 2583 مليون دولار في الفترة ذاتها من العام 2019.

مؤشر أسعار الاستهلاك

في تموز 2020، وبحسب مؤسسة البحوث والاستشارات، ارتفع مؤشر الأسعار لمدينة بيروت وضواحيها بنسبة 10,02% قياساً على الشهر الذي سبق وبنسبة 81,93% قياساً على كانون الأول 2019. أما عند مقارنة متوسط هذا المؤشر في الأشهر الإثني عشر المنتهية في تموز 2020 مع متوسطه في الأشهر الإثني عشر المنتهية في تموز 2019، فيكون قد ارتفع بنسبة 20,04%.

أما مؤشر الأسعار في لبنان الذي تنشره إدارة الإحصاء المركزي، فقد ارتفع بنسبة 11,42% في شهر تموز 2020 قياساً على الشهر الذي سبق وبنسبة 99,45% قياساً على كانون الأول 2019. وتظهر مقارنة متوسط هذا المؤشر في الأشهر الإثني عشر المنتهية في تموز 2020 مع متوسطه في الأشهر الإثني عشر المنتهية في تموز 2019، ارتفاعاً بنسبة 29,95%.

